بسم الله الرحمن الرحيم

OIC/1-WCOD/2006/REP.FINAL

الأصل : إنجليزي

تقرير
المؤتمر الوزاري الأول حول دور المرأة في التنمية
في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إسطنبول – جمهورية تركيا

29 - 30 شوال 1427 هـ 20 - 21 نوفمبر 2006 م

تقرير
المؤتمر الوزاري الأول حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
إسطنبول – جمهورية تركيا
29 – 30 شوال 1427 هـ 20 - 21 نوفمبر 2006 م

في إطار سعي منظمة المؤتمر الإسلامي لتنفيذ برنامج العمل العشري الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت سنة 2005م، وبدعوة كريمة من حكومة جمهورية تركيا، انعقد المؤتمر الوزاري الأول حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول يومي 20 و21 نوفمبر 2006م تنفيذاً للقرار رقم 32/3–ج (ث) بشأن "المرأة المسلمة ودورها في تنمية المجتمع المسلم" الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقدة في صنعاء بالجمهورية اليمنية الذي دعا إلى عقد مؤتمر وزاري لـ "توفير مزيد من الفرص للمرأة في جميع مناحي الحياة الاجتماعية ووضع خطة عمل لتعزيز دور المرأة في تنمية المجتمعات المسلمة".

أتاح المؤتمر فرصة للدول الأعضاء في المنظمة لمناقشة استراتيجيات ومعايير وبرامج وأهداف مشتركة للنهوض بوضع المرأة.

خاطبت الجلسة الافتتاحية سعادة السيدة نعمت جوبكجو وزيرة الدولة المكلفة بقضايا المرأة وشؤون الأسرة بجمهورية تركيا، حيث أعربت عن ترحيبها بالوفود المشاركة في المؤتمر، وأشارت إلى أن تنمية البلدان في اطار ديمقراطي تعتمد على اشراك جميع الأفراد– الرجال والنساء– في الحياة الإجتماعية والسياسية وليس فقط بحقوق متساوية بل أيضاً بفرص متساوية وبتوحيد قواهما معاً نحو تحقيق هذا الهدف.

كما أشارت الى أن نماذج التنمية التي تتجاهل المرأة– وبالتبعية تتجاهل نصف سكان العالم– قد أثبتت عدم فاعليتها في التخفيف من حدة الفقر وتوفير عدالة إجتماعية. كما أوضحت أن أبرز التحديات تكمن في الزيادة المضطردة في عدم مساواة الدخل عالمياً حيث تكافح العديد من البلدان حالياً لمعالجة مشكلة الفقر. كما وتظهر الأبحاث

أن النساء والأطفال هم من يدفعون ضريبته. وقد ألقت سيادتها الضوء على الجهود التي تبذلها جمهورية تركيا لسنّ تعديلات دستورية وتشريعية لوضع سياسات للمرأة. وشددت سيادتها على أن إدماج المرأة في استراتيجيات التنمية يُعدُّ مؤشراً هاماً من شأنه أن يسهم في استقرار البلدان. فعندما تلعب النساء دوراً في الحياة العملية سيسهمن بدورهن في الحد من الفقر الى جانب مساهمتهن في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في بلادهن كما سيتمتعن بالمكانة اللاتي يستحققنها في تقدم بلادهن وتنميتها وحداثتها.

ومن جهته، أعرب الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى في كلمته، عن عرفانه وتقديره لحكومة جمهورية تركيا لاستضافة هذا المؤتمر الهام ممّا عكس حرص تركيا على تعزيز الأهداف العامة للمنظمة. وقال إن عقد هذا المؤتمر في اسطنبول مثل نقطة تحول أساسية تجاه تحقيق الهدف الذي نتطلع إليه جميعا لوضع خارطة طريق لأجندة المرأة في العالم الإسلامي وهي المهمة التي أصبحت عاجلة بعد اعتماد برنامج العمل العشري من طرف الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي.

وعقب ذلك، خاطب دولة رئيس وزراء تركيا السيد رجب طيب أردوغان المؤتمر، مشيراً إلى أن أجندة المؤتمر تتضمن محاور هامة تهدف إلى تعزيز وضع المرأة وإسهامها في تنمية الدول الأعضاء. وأضاف أن العالم الإسلامي يواجه تحدّيات ومصائب عديدة لا بد من إيجاد حلول لها في إطار القواسم المشتركة للثقافة والحضارة الإسلامية. كما أكد أن تركيا قررت استضافة المؤتمر الأول للمرأة بهدف البحث عن السبل الكفيلة بإشراك المرأة في قضايا التنمية وتعزيز دورها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأكد دولة رئيس الوزراء بأن قضايا المرأة ينبغي مناقشتها في إطار الحقوق والحريات الأساسية منوهاً في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها بلاده لتعزيز دور المرأة على كافة الأصعدة وخاصة في مجال المشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة وتعديل الدستور والقوانين ومكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والقضاء على جرائم الشرف.

وأشار دولة رئيس الوزراء إلى سوء الفهم السائد حول مكانة المرأة في مختلف المجتمعات المسلمة. كما أكد أن الدين الإسلامي لا يمنع المرأة من المشاركة وأن المشكلة تكمن في التقاليد والأعراف. وبالنسبة للمصاعب التي تواجه عملية إشراك المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أكد دولة رئيس الوزراء أنها لا تخضع لجغرافية معينة أو لدين معين.

ومن جهة أخرى، نوّه دولة رئيس الوزراء بأهمية التعاون الدولي لإيجاد حلول للتحدّيات التي تواجه المرأة، وأشار في هذا الصدد إلى الدور الهام الذي تؤديه منظمة المؤتمر الإسلامي.

انتخب المؤتمر أعضاء هيئة مكتبه على النحو التالي:

جمهورية تركيا:	–	رئيساً
الجمهورية التونسية:	–	نائبا للرئيس
جمهورية مالي:	–	نائبا للرئيس
جمهورية باكستان الإسلامية:	–	نائبا للرئيس
دولة فلسطين:	–	نائباً للرئيس
جمهورية أذربيجان:	–	مقرراً

اعتمد المؤتمر برنامج عمله وجدول أعماله على النحو التالي:

1. السياسات والاستراتيجيات الوطنية لزيادة توظيف المرأة والقضاء على الفقر في أوساط النساء.
2. مشاركة المرأة في آليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي والوطني.
3. مستقبل أفضل للمرأة من خلال تعزيز المشاركة في التعليم والحصول عليه.
4. القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

تطرق المشاركون لجوانب مختلفة في إطار المواضيع المذكورة مثل منح المرأة الفرص المتكافئة وتعزيز فرصها في الوصول بقدر متساو إلى سوق العمل، والتوظيف المستمر والضمان الاجتماعي الملائم و إزالة عدم المساوة في النوع في التعليم الابتدائي والثانوي وإزالة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والطفلة، وتعزيز مشاركة المرأة في أجهزة اتخاذ القرار من خلال تأمين فرص متساوية لهن في المشاركة في العملية السياسية.

لاحظ المشاركون تحقق بعض التحسن على صعيد الإطار القانوني الخاص بحقوق المرأة في بلدان المنظمة. لكنهم أقروا باستمرار وجود حاجة لمزيد من التقدم على مستوى التشريعات والتطبيق. وفي هذا الصدد، عبّر المشاركون عن الحاجة الملحّة إلى وجود مؤشرات لتقييم ومتابعة التنفيذ.

أكد المشاركون أنه يتعين على حكومات بلدان المنظمة أن تكون مستعدة وراغبة، من خلال مبادرات ملموسة، في تحسين وضع المرأة في بلدانها المختلفة في جميع مناحي الحياة وتحدثوا عن خطوات عملية من شأنها أن تنهض بحقوق المرأة.

الموضوع الفرعي رقم 1 –

"السياسيات والاستراتيجيات الوطنية لزيادة توظيف المرأة والقضاء على الفقر في أوساط النساء":

أكد المشاركون أن أهمية النوع وتمكين المرأة تعدّان أساسيتين في القضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا السياق، أشاروا إلى مشاركة المرأة الاجتماعية-الاقتصادية باعتبارها مكونا أساسيا في التنمية المستدامة. وفي هذا السياق اقترحوا التوصيات التالية:

- إدخال القضاء على الفقر في أوساط النساء في صلب أجندة السياسات الوطنية عند وضع سياسات واستراتيجيات القضاء على الفقر.

- تمكين المرأة من الحصول على فرص متساوية لدخول سوق العمالة والتوظيف المستمر وتسهيلات الائتمان والضمان الاجتماعي الملائم.

- زيادة الجهود لتحسين وصول النساء والبنات لمراكز الرعاية الطبية ومرافق رعاية الأطفال وكذلك الضمان الاجتماعي لتعزيز مشاركتهن الاجتماعية-الاقتصادية.

- تشجيع التدريب المهني للمرأة لتمكينها من الوصول إلى سوق العمل.

- العمل على إيجاد المشاركة المتوازنة للمرأة في جميع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي.

- مراجعة التشريعات الوطنية التي تكرّس التمييز ضد المرأة.

الموضوع الفرعي رقم 2 –

"مشاركة المرأة في آليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي والوطني":

لاحظ المشاركون أن مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار في جميع المستويات مستحسن لتنمية بلدان المنظمة. وفي هذا السياق، ناقشوا استخدام تدابير مؤقتة خاصة مثل سياسات التمييز الإيجابي من أجل الدخول بالمرأة إلى مواقع اتخاذ القرار. وفي هذا الصدد، اقترحوا التوصيات التالية:

- تعزيز زيادة مشاركة المرأة في جميع أجهزة اتخاذ القرار، بما في ذلك تأمين فرص مشاركة كاملة في العملية السياسية بما في ذلك الإجراءات الوقائية والقرارات الخاصة بالنزاعات وتدعيم السلم.

- إدخال تدابير ذات قدر أكبر من الفعالية تنشد القضاء على الفقر في أوساط النساء وتحسين ظروفهن المعيشية لتحسين تحقيق كامل قدراتهن البشرية الكامنة ومشاركتهن المتساوية في اتخاذ القرار.

- تأمين حصول المرأة على فرص متساوية في التعليم بجميع الأشكال وتعزيز البرامج التعليمية التي تزود المرأة فيها بالمعرفة اللازمة وتعد للمشاركة بالتساوي في عمليات اتخاذ القرار.

الموضوع الفرعي 3 –

"**مستقبل أفضل للمرأة من خلال تعزيز المشاركة في التعليم**":

أكد المشاركون أهمية دور تعليم المرأة لتمكينها بشكل عام، والقضاء على الفقر بشكل خاص. وفي هذا السياق، أولوا اهتماما خاصا بإزالة عدم المساواة في النوع واختلال التوازن في الحصول على التعليم ولاحظوا الحاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين تعليم البنات. وأكد المشاركون بأن مشكلة التمييز بين الرجل والمرأة في التعليم تكمن في التقاليد والأعراف. كما أكدوا ضرورة التركيز على التعليم النوعي بهدف تلبية احتياجات سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على ضرورة تناول موضوع التعليم في الإطار العام لمكافحة الفقر. وفي هذا السياق، اقترحوا التوصيات التالية:

- اعتماد سياسات لربط تعليم المرأة باحتياجات سوق العمل.

- بدء حملات للقضاء على أمية الإناث.

- اعتماد تدابير خاصة لتأمين فرص متساوية في الحصول على تعليم للبنات والنساء وتعزيز حوافز الأسر في الريف لإرسال البنات للمدارس.

- مراجعة المناهج التعليمية والكتب المدرسية لإزالة التعصب في النوع بهدف تجاوز التعصب والمواقف المعادية للمرأة.

- تعزيز حملات التوعية العامة لتغطي جميع الشرائح الاجتماعية وذلك من أجل توسيع نطاق التحاق الفتيات بالمدرسة.

- مطالبة منظمة المؤتمر الإسلامي النظر في إنشاء صندوق خاص في إطار المنظمة لدعم أنشطة المرأة.

الموضوع الفرعي رقم 4 –

"القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة":

أكد المشاركون أن هذه الظاهرة العالمية تشكل انتهاكا لحقوق المرأة الإنسانية وحرياتها الأساسية وكونها معوّقاً للنهوض بالمرأة. وأكدوا التزامهم بالقضاء على العنف ضد المرأة بما فيه العنف المنزلي واتفقوا على العمل تجاه اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع هذا العنف وحماية الضحايا. وشدّد المشاركون على أن التعليم يشكّل عنصراً أساسياً في مكافحة العنف ضد المرأة. وفي هذا السياق اقترحوا التوصيات التالية:

- تعزيز القوانين الرامية إلى النهوض بالمرأة في المجتمع المسلم في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز، واحترام أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفقاً للقيم الإسلامية للعدالة والمساواة.

- اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك التشريعية والمؤسسية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفلة بما في ذلك العنف الناجم عن الصراعات المسلحة والعنف المنزلي و"قتل الشرف" والاتجار في البشر والإكراه على الزواج والممارسات التقليدية الضارة. ويجب أن تعالج هذه التدابير المنع والحماية والمقاضاة.

- تطوير منهجية متكاملة للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية في نشاطات وبرامج التوعية.

- النظر في إعداد دليل استرشادي لحماية المرأة من العنف في الأسرة والمجتمع.

ومن جهة أخرى، عبّر المشاركون، تحت هذا البند، عن تضامنهم مع المرأة الفلسطينية التي تواجه ظروفاً صعبة في الأراضي المحتلة، وناشدوا في هذا الصدد المجتمع الدولي لوضع حدّ لكافة أشكال العنف ضد المرأة الفلسطينية. كما دعوا جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها تقديم الدعم العاجل لمساعدة المرأة الفلسطينية لتجاوز الصعوبات التي تمرّ بها.

ومن جهة أخرى عبّر المشاركون عن تضامنهم مع المرأة العراقية التي تمرّ بظروف صعبة.

وبالنسبة للنهوض بالمرأة مستقبلاً في إطار المنظمة، أوصى المشاركون أيضاً بما يلي:

- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق أهداف الألفية التنموية وأهداف تنمية أخرى متفق عليها دوليا بشأن النهوض بالمرأة.

- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن شؤون المرأة.

- تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ سياسات في النوع على المستويين المحلي والوطني.

- تعزيز الحوار والتعاون بين المؤسسات الوطنية المسؤولة عن شؤون المرأة بغية مشاركة الخبرات وأفضل الممارسات، والنظر في إنشاء شبكة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد.

- تعزيز الحوار والتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بقدر الإمكان.

- تعزيز مبادرات التوعية والتدريب الخاصة بحقوق المرأة وخاصة في أوساط جيل الشباب.

- تدريب الساهرين على تنفيذ القانون حول حقوق المرأة وما يتصل بذلك من تشريعات.

آلية المتابعة:

ما من شك في أن الدول الأعضاء في المنظمة ملتزمة بتحسين وضع المرأة وتأمين مساواة في الحقوق لها. إلا انه يمكن القول كذلك، بطريقة أو بأخرى، بأنه يوجد قصور على مستوى كل من التشريعات والتنفيذ. وفي هذا السياق، أوصى المؤتمر بما يلي:

- إنشاء فريق حكومي في إطار المنظمة يكون مفتوح العضوية بغية وضع خطة عمل من قبل الدول الأعضاء للسعي لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بالنهوض بالمرأة والتي من شأنها أن تمهد طريق العمل مستقبلا في إطار المنظمة فيما يتعلق بشؤون المرأة.

- عقد مؤتمر وزاري حول المرأة مرّة واحدة كل سنتين لمراجعة وتقييم نشاطات الدول الأعضاء في المنظمة حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة.

- عقد منتديات متخصصة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة لمناقشة القضايا المحورية للمرأة.

وفي ختام المؤتمر، عبّرت الوفود المشاركة عن خالص شكرها وتقديرها لحكومة جمهورية تركيا على استضافتها للمؤتمر وحسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد له.

كما أشاد المشاركون بالمبادرة الطيبة التي أتخذها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لعقد هذا المؤتمر وسعيه الدؤوب للاهتمام بالقضايا الاجتماعية بصفة عامة وقضايا المرأة بصفة خاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما تقدموا بالشكر للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على جهودها لعقد هذا المؤتمر.

أخذ المشاركون علماً بالمقترح الذي تقدمت به ماليزيا لاستضافة اجتماع خبراء حول مسألة اتخاذ القرار وإزالة جميع أشكال العنف ضد المرأة يعقد قبل الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

قرر المشاركون إرسال برقية شكر وتقدير إلى دولة رئيس وزراء جمهورية تركيا السيد رجب طيب أردوغان لرعايته الكريمة للمؤتمر، وللسيدة نعمت جوبكجو وزيرة الدولة المكلفة بقضايا المرأة وشؤون الأسرة بجمهورية تركيا، والإدارة العامة لوضع المرأة بجمهورية تركيا للإعداد الجيد للمؤتمر.

//ZZ\\

<OIC-CULT-WCOD-2006-FINAL-REP-ZAK> زكريا